ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة في ضوء التشريع الجنائي المغربي ومستجدات مشروع قانون الأصول المشفرة

الباحثة: وجدان الصالبي

باحثة بسلك الدكتوراه في القانون الخاص- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال جامعة محمد الخامس

تحت إشراف ذة. بشرى النية

أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال جامعة محمد الخامس.

الملخص:

أدى الانتشار المتزايد للعملات المشفرة إلى ظهور تحديات جديدة أمام السياسة الجنائية في مجال مكافحة غسل الأموال، بالنظر إلى طبيعتها اللامركزية وإمكانية نقل القيمة عبر الحدود. ويهدف هذا البحث إلى دراسة فعالية الحماية الجنائية التي وفرها المشرع المغربي لمواجهة جرائم غسل الأموال المرتبطة بهذه الأصول، من خلال تحليل مقتضيات القانون رقم 43.05 [1] ومستجدات مشروع قانون الأصول المشفرة.[2] كما يتناول أبرز أساليب غسل الأموال المرتبطة بالعملات المشفرة، والإشكالات المتعلقة بالإثبات الرقمي والتتبع والحجز والمصادرة. ويخلص إلى أن فعالية الإطار القانوني المغربي تظل رهينة بتطوير الآليات التقنية والإجرائية، وتعزيز تنظيم مقدمي خدمات الأصول المشفرة والتعاون الوطني والدولي.

الكلمات المفتاحية: العملات المشفرة؛ الأصول المشفرة؛ غسل الأموال؛ القانون رقم 43.05؛ مشروع قانون الأصول المشفرة؛ السياسة الجنائية؛ الإثبات الرقمي؛ الحجز والمصادرة.

Money Laundering Using Cryptocurrencies in Light of Moroccan Criminal Legislation and the Latest Developments in the Draft Law on Crypto-Assets

Wijdan salby

Ph.D. Candidate in Private Law, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences – Agdal, Mohammed V University in Rabat, Center for Doctoral Studies in Law and Economics.

Abstract:

The rapid growth of cryptocurrencies has raised new challenges for criminal policy in combating money laundering due to their decentralized nature and cross-border transaction capabilities. This study examines the effectiveness of Moroccan criminal legislation in addressing money laundering offences involving cryptocurrencies through an analysis of Law No. 43.05 and the Draft Law on Crypto Assets. It highlights the laundering techniques associated with these assets and the challenges related to digital evidence, tracing, seizure, and confiscation. The study concludes that, although the Moroccan legal framework provides a basis for combating

1 القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.79 بتاريخ 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5522 بتاريخ 15 من ربيع الآخر 1428 (03 ماي 2007)، الصفحة 1359؛ كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 12.18 ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.56 بتاريخ 8 يونيو 2021، والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 6995 بتاريخ 14 يونيو 2021، الصفحة 4162 ، متاح على البوابة القانونية لوزارة العدل.

2 مشروع القانون رقم 42.25 المتعلق بالأصول المشفرة، منشور بالموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة – المملكة المغربية، تاريخ الاطلاع: 05 يونيو 2026.

such offences, its effectiveness requires stronger technical mechanisms, regulation of crypto-asset service providers, and enhanced national and international cooperation.

Keywords: Cryptocurrencies; Crypto-assets; Money laundering; Law No. 43.05; Draft Law on Crypto Assets; Criminal policy; Digital evidence; Seizure and confiscation.

مقدمة

أفرز التطور المتسارع الذي عرفته التكنولوجيا المالية تحولا عميقا في طبيعة المعاملات الاقتصادية والمالية، وأدى إلى ظهور أنماط جديدة من الأصول ووسائل نقل القيمة، كان من أبرزها العملات المشفرة التي أصبحت تمثل أحد أهم مظاهر التحول الرقمي في المجال المالي. وقد أتاحت هذه العملات إمكانية إجراء معاملات مالية رقمية عبر شبكات لامركزية، اعتمادا على تقنيات التشفير وسلسلة الكتل، دون الحاجة بالضرورة إلى المرور عبر الوساطة المالية التقليدية، وهو ما ساهم في انتشارها وتوسع نطاق استخدامها على المستوى الدولي.

وتتميز العملات المشفرة بخصائص تقنية واقتصادية تميزها عن الأموال التقليدية، من أبرزها اللامركزية وسرعة تنفيذ المعاملات، وإمكانية نقل القيمة عبر الحدود، فضلا عن تعدد أشكال المحافظ الرقمية ومنصات التداول والخدمات المرتبطة بها. وقد ساهمت هذه الخصائص في تعزيز استخدامها المشروع في مجالات متعددة غير أنها في المقابل جعلتها محل اهتمام من قبل مرتكبي بعض الجرائم بالنظر إلى إمكانية استغلالها في تحويل العائدات الإجرامية وإخفاء مصدرها أو تمويه مسارها، خاصة عندما يتعلق الأمر بجرائم الاحتيال الإلكتروني والاختراق المعلوماتي، وبرامج الفدية، والاتجار غير المشروع وغيرها من الأنشطة الإجرامية التي يمكن أن تدر عائدات مالية.

ومن هنا برزت صورة مستحدثة من صور غسل الأموال، تتمثل في استخدام العملات المشفرة كوسيلة لإخفاء أو تمويه مصدر الأموال المتحصلة من الجريمة أو تحويلها أو إدماجها في الدورة الاقتصادية المشروعة. ولا تتمثل خصوصية هذه الصورة في اختلاف الغاية الإجرامية عن غسل الأموال التقليدي وإنما في طبيعة الأصول محل العملية، والوسائل التقنية المعتمدة، والبيئة الرقمية التي تتم فيها المعاملات وما تثيره من صعوبات على مستوى الكشف عن الجريمة وإثباتها وتتبع مسار العائدات وتحديد هوية المتورطين، فضلا عن إشكالات الحجز والمصادرة.

وتتضاعف هذه التحديات بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للمعاملات المشفرة، إذ يمكن أن تتم عملية تحويل واحدة عبر عدة محافظ ومنصات، وقد يكون صاحب المحفظة في دولة، والمنصة التي يتم من خلالها التداول في دولة أخرى، في حين تسجل المعاملة على شبكة لامركزية لا ترتبط بإقليم جغرافي محدد. وهو ما يجعل التصدي لهذه الجرائم يتطلب، إلى جانب النصوص الجنائية، آليات تقنية ومؤسساتية متطورة، وتعاونا فعالا بين السلطات الوطنية والدولية.

وفي هذا السياق، يطرح التعامل الجنائي مع غسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة إشكالا أساسيا يتعلق بمدى قدرة القواعد القانونية القائمة على استيعاب هذا النمط المستحدث من الإجرام المالي. فإذا كان المشرع المغربي قد أقر، بموجب القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال منظومة قانونية ترمي إلى تجريم هذه الجريمة والوقاية منها والكشف عن عملياتها وملاحقة مرتكبيها وتجريدهم من عائداتها، فإن التساؤل يظل قائما حول مدى ملاءمة هذه المنظومة للخصوصيات التقنية للعملات المشفرة، ومدى قدرتها على مواجهة الجرائم التي تستغل هذه الأصول في عمليات الغسل.

كما أن تقييم فعالية الحماية الجنائية لا يمكن أن ينفصل عن باقي النصوص ذات الصلة، سواء تعلق الأمر بمقتضيات مجموعة القانون الجنائي أو قانون المسطرة الجنائية أو التشريعات المرتبطة بالمعاملات المالية والرقمية، فضلا عن الدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية المعنية بالوقاية من غسل الأموال ومكافحته. فمواجهة هذه

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

الجريمة لا تتوقف عند حدود التجريم، وإنما تمتد إلى إجراءات البحث والتحري والإثبات، وتتبع الأموال والعائدات الإجرامية، ثم حجزها ومصادرتها، وهي مراحل تفرض خصوصيات العملات المشفرة تحديات جديدة بشأنها.

وفي مقابل هذا الإطار التشريعي القائم، تتجه المملكة المغربية نحو وضع إطار قانوني خاص بالأصول المشفرة، من خلال مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة رقم 42.25، بما يعكس انتقال المقاربة التشريعية من مرحلة التحذير من مخاطر العملات المشفرة إلى مرحلة تنظيم الأصول المشفرة والخدمات المرتبطة بها. ويكتسي هذا المشروع أهمية خاصة من زاوية مكافحة غسل الأموال بالنظر إلى ما يمكن أن يترتب عن تنظيم مزودي خدمات الأصول المشفرة من تعزيز آليات التعرف على العملاء، ومراقبة المعاملات، والاحتفاظ بالبيانات والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، بما يساهم في الحد من استغلال هذه الخدمات في الأنشطة الإجرامية.

غير أن فعالية هذا الإطار المرتقب تظل مرتبطة بمدى قدرته على معالجة خصوصيات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، خاصة في ظل ظهور خدمات لامركزية ومحافظ غير مستضافة ومنصات تعمل خارج الحدود الوطنية، فضلا عن التطور المستمر للتقنيات التي يمكن أن تستغل في إخفاء هوية المتعاملين أو تعقيد تتبع حركة الأصول. ومن ثم، فإن مجرد استحداث قواعد قانونية خاصة بالأصول المشفرة لا يكفي في حد ذاته لتحقيق حماية جنائية فعالة، ما لم يواكبه تطوير للوسائل التقنية والمؤسساتية والإجرائية اللازمة لتطبيقها.

وتتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يضع السياسة الجنائية المغربية أمام تحد مزدوج؛ يتمثل من جهة في ضرورة ضمان حماية فعالة للنظام المالي والاقتصادي من مخاطر غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، ومن جهة أخرى في ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي دون إعاقة الاستخدامات المشروعة للأصول الرقمية، مع احترام المبادئ الأساسية للشرعية الجنائية وضمانات الحقوق والحريات. كما تبرز أهمية الموضوع في ظل الحاجة إلى تقييم مدى انسجام الإطار التشريعي المغربي مع المعايير الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة تلك التي تدعو إلى إخضاع مزودي خدمات الأصول المشفرة لمتطلبات الوقاية والكشف والرقابة.[3]

وتجدر الإشارة، من الناحية المنهجية، إلى أن هذا البحث يعتمد مصطلح "الأصول المشفرة" كلما تعلق الأمر بالإطار التشريعي المغربي أو بالمعايير الدولية، انسجاما مع مشروع القانون المغربي المتعلق بالأصول المشفرة وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، في حين يعتمد مصطلح "العملات المشفرة" عند الحديث عن محل الدراسة، باعتبارها أبرز صور الأصول المشفرة وأكثرها استعمالا في عمليات غسل الأموال، وهو ما ينسجم مع عنوان البحث ونطاقه الموضوعي.

وعليه، فإن دراسة الموضوع لا تنصرف إلى بحث مدى إمكانية تطبيق جريمة غسل الأموال التقليدية على العملات المشفرة فحسب، وإنما تتجه إلى تقييم مدى قدرة المنظومة الجنائية المغربية بمختلف مكوناتها على توفير حماية متكاملة وفعالة في مواجهة هذه الجريمة، سواء من خلال القواعد الموضوعية أو الآليات المؤسساتية أو الإجراءات المتعلقة بالبحث والتحري والإثبات والحجز والمصادرة، مع استحضار المستجدات التي جاء بها مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة.

وانطلاقا من ذلك، تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي حد استطاع المشرع الجنائي المغربي، في ظل أحكام القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال ومستجدات مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة وباقي النصوص ذات الصلة توفير حماية جنائية فعالة لمواجهة جرائم غسل الأموال المرتبطة بالعملات المشفرة؟

3 وهنا نخص بالذكر توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، *الدليل المحدث للنهج القائم على المخاطر: الأصول الافتراضية ومزودو خدمات الأصول الافتراضية* FATF/OECD، باريس، أكتوبر 2021.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها: إلى أي حد تستوعب القواعد الجنائية المغربية القائمة الخصوصيات التقنية والقانونية للعملات المشفرة باعتبارها محلا أو وسيلة في جرائم غسل الأموال؟ وما أبرز الأساليب المستحدثة التي يمكن أن تستغل في غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، وما تثيره من إشكالات على مستوى الإثبات والتتبع؟ ومدى فعالية الآليات المؤسساتية والإجرائية المعتمدة في البحث والتحري عن هذه الجرائم وحجز عائداتها ومصادرتها؟ ثم إلى أي حد يمكن لمشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة أن يسهم في سد الثغرات القائمة وتعزيز الحماية الجنائية وما السبل الكفيلة بتطوير السياسة الجنائية المغربية في هذا المجال؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم اعتماد المنهج الوصفي لبيان المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعملات المشفرة وغسل الأموال، والمنهج التحليلي لتحليل النصوص التشريعية المغربية ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، ومقتضيات مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، إلى جانب تحليل مستجدات مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة. كما تم الاستئناس بالمعايير الدولية ذات الصلة، خاصة توصيات مجموعة العمل المالي، بهدف تقييم مدى قدرة المنظومة المغربية على مواكبة التطورات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال المرتبط بالأصول المشفرة.

وعليه، سيتم تناول الموضوع من خلال فقرتين أساسيتين؛ تخصص **الفقرة الأولى** لبحث **خصوصية غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة**، من خلال الوقوف على الإطار المفاهيمي والقانوني للعملات المشفرة وخصوصية جريمة غسل الأموال المرتبطة بها، ثم بيان الأساليب المستحدثة لغسل الأموال باستخدام هذه الأصول وما تثيره من إشكالات على مستوى الإثبات والتتبع. أما **الفقرة الثانية**، فتتناول **السياسة الجنائية المغربية في مواجهة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة**، من خلال دراسة الإطار التشريعي والمؤسساتي وآليات البحث والتحري والحجز والمصادرة، ثم تحليل مستجدات مشروع قانون الأصول المشفرة وتقييم مدى فعالية السياسة الجنائية المغربية وسبل تطويرها.

الفقرة الأولى: خصوصية غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

أدى ظهور العملات المشفرة وانتشار استخدامها إلى إعادة طرح عدد من الإشكالات القانونية والجنائية المرتبطة بطبيعة هذه الأصول ومدى قابليتها للاستغلال في الأنشطة الإجرامية. وإذا كانت العملات المشفرة قد نشأت في إطار التطور التكنولوجي والبحث عن وسائل جديدة لنقل القيمة وتبادلها فإن خصائصها التقنية أضحت تسمح، في بعض الحالات، باستغلالها في إخفاء العائدات الإجرامية وتمويه مصدرها أو نقلها عبر الحدود وهو ما جعلها محل اهتمام متزايد في مجال مكافحة غسل الأموال.

وتقتضي دراسة خصوصية غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة تحديد الإطار المفاهيمي والقانوني لهذه الأصول، وبيان مدى استيعاب القواعد الجنائية القائمة للعمليات المرتبطة بها، قبل الوقوف على الأساليب المستحدثة التي يمكن أن تستخدم في غسل الأموال، وما تثيره من صعوبات على مستوى الإثبات والتتبع.

أولا: الإطار المفاهيمي والقانوني لغسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة

تعد العملات المشفرة من أبرز صور الأصول الرقمية التي ظهرت نتيجة التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تقوم على تقنيات التشفير،[4] التي تشكل الركيزة الأساسية لضمان أمن المعاملات وحماية البيانات

4 يقصد بالتشفير تحويل البيانات إلى شكل لا يمكن فهمه أو الاطلاع عليه إلا عند التوفر على مفتاح فك التشفير، على نحو يسمح للأفراد بحماية معطياتهم وتبادل الرسائل والمعطيات إلكترونيا دون الخوف من الاطلاع عليها من طرف شخص ثالث غير مخول له ذلك، بحيث تنقسم عملية التشفير إلى مرحلتين، مرحلة تشفير البيانات باستعمال مفتاح التشفير وذلك بتحويلها من صيغتها العادية المقروءة إلى صيغة مشفرة، ثم مرحلة فك التشفير، حيث يتم استخدام مفتاح فك التشفير الذي يملكه الطرف المستقبل، وذلك بإرجاع البيانات إلى صيغتها العادية المقروءة.(أورده عبد الرحمان اللمتوني : "العملات المشفرة(الافتراضية)

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

المرتبطة بها من التلاعب أو التزوير أو الاختراق،[5] كما تعتمد على تقنية سلاسل الكتل (Blockchain)، [6] التي تتيح تسجيل المعاملات والتحقق منها داخل شبكات رقمية، تتسم، في الغالب، باللامركزية. وقد أسهم هذا النموذج التقني في إحداث تحول جوهري في آليات نقل القيمة، إذ أصبح من الممكن إبرام المعاملات المالية وتبادل العملات المشفرة مباشرة بين المستخدمين دون الحاجة، في الأصل، إلى وسيط مالي مركزي.

وقد تعددت التعريفات والمقاربات المعتمدة في تحديد مفهومها، نتيجة تداخل أبعادها التقنية والاقتصادية والقانونية. ولذلك لم يستقر الفقه أو المؤسسات الدولية أو التشريعات الوطنية على تعريف موحد لها وفي مقدمة هذه المحاولات التعريفية، جاء تعريف البنك المركزي الأوروبي (European Central Bank)، الذي يعد من أوائل التعريفات المؤسساتية التي تناولت هذه الظاهرة، حيث عرف العملة الافتراضية في تقرير صادر عنه سنة 2012 بأنها: "نوع من النقود الرقمية غير المنظمة، يتم إصدارها والتحكم فيها من قبل مطوريها وتستخدم وتقبل بين أعضاء مجتمع افتراضي معين".[7]

وفي ضوء التطورات المتسارعة التي شهدتها العملات الافتراضية المشفرة، عاد البنك المركزي الأوروبي في تقريره الصادر سنة 2015 إلى تطوير هذا التعريف، فعرفها بأنها:" تمثيل رقمي للقيمة يمكن تحويله أو تخزينه أو تداوله إلكترونيا، لا يصدر عن مصرف مركزي أو سلطة عامة، ولا يرتبط بالضرورة بعملة قانونية محددة، ولا يتمتع بالمركز القانوني للعملة، غير أنه يحظى بقبول الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل أو لأي غرض آخر".[8]

وعلى المستوى الوطني، كان بنك المغرب من أوائل المؤسسات الرسمية التي تناولت العملات الافتراضية المشفرة بالتعريف والتوصيف، وذلك في إطار التحذيرات الصادرة عنه بشأن المخاطر المرتبطة باستعمالها. وفي هذا السياق، اعتبرها وحدة حساب لامركزية لا يتم إصدارها من طرف دولة أو اتحاد نقدي، وإنما من قبل مجموعة من الأشخاص اعتمادا على نظام معلوماتي قائم على سجل إلكتروني يضم مختلف المعاملات المنجزة ويتم تحيينه بصورة مستمرة على مستوى مختلف وحدات الشبكة، ويتم تداولها حصريا عبر شبكة الإنترنت دون أن يكون لها وجود مادي في شكل أوراق أو قطع نقدية.[9]

ومن جانبه، لم يضع المشرع المغربي تعريفا مباشرا للعملات المشفرة، وإنما اتجه من خلال المادة الثانية من مشروع القانون رقم 42.25 المتعلق بالأصول المشفرة إلى اعتماد مفهوم أشمل هو "الأصول المشفرة"، وهو ما سيتم بيانه عند دراسة مستجدات هذا المشروع.

والتهديدات ذات الصلة بالجريمة" مقال منشور بمجلة رئاسة النيابة العامة، العدد الأول، 2020، الصفحة 40-41).

5 أحمد هشام قاسم النجار:" العملات الافتراضية المشفرة-دراسة اقتصادية محاسبية"، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2019، الصفحة 41-42.

6 تمثل تقنية سلسلة الكتل البنية التحتية الأساسية التي تقوم عليها غالبية العملات الافتراضية المشفرة، إذ تمثل سجلا إلكترونيا موزعا يتم من خلاله تسجيل جميع المعاملات والتحقق منها بصورة جماعية من قبل المشاركين في الشبكة. أنظر:

Tapscott, Don & Tapscott, Alex, *Blockchain Revolution : How the Technology Behind Bitcoin Is Changing Money, Business, and the World*,- Portfolio/Penguin, New York, 2016, p. 9. available at: https://openlibrary.org/books/OL27105211M/The_Blockchain_Revolution, accessed on: 06 June 2026.

7 - European Central Bank, *Virtual Currency Schemes*, Frankfurt, Germany, October 2012.

8 - European Central Bank, *Virtual Currency Schemes: A Further Analysis*, Frankfurt, Germany, February 2015.

9 بلاغ صحفي مشترك لوزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل حول استعمال العملات الافتراضية، صادر بتاريخ 21 نونبر 2017، منشور على الموقع الرسمي لبنك المغرب https://www.bkam.ma/ar/، تاريخ الاطلاع 09 يونيو 2026.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

وتتسم العملات المشفرة بعدد من الخصائص التي تميزها عن العملات التقليدية، من أهمها اللامركزية[10] وسرعة المعاملات، وإمكانية نقل الأصول عبر الحدود،[11] فضلا عن استخدام عناوين رقمية بدلا من البيانات الشخصية المباشرة في تسجيل المعاملات. كما يرتبط تداولها بمنظومة تقنية تشمل المحافظ الرقمية[12] ومنصات التداول[13] وخدمات الحفظ والتحويل وغيرها من الخدمات.

وتكتسي هذه الخصائص أهمية خاصة من الناحية الجنائية، لأنها قد تسهم في تعقيد عملية تحديد هوية المستخدمين وتتبع مسار الأموال. غير أن القول بأن العملات المشفرة تتمتع بالسرية المطلقة لا يعكس واقع تقنية سلسلة الكتل، إذ إن كثيرا من المعاملات تكون مسجلة بصورة دائمة وقابلة للتحليل وإن كانت هوية صاحب العنوان لا تكون ظاهرة بصورة مباشرة. ومن ثم، فإن الإشكال الأساسي يتمثل في القدرة على الربط بين العنوان الرقمي والشخص الحقيقي، وليس بالضرورة في استحالة تتبع المعاملة ذاتها.[14]

وتتضح أهمية هذه الخصائص في مجال غسل الأموال، باعتباره من الجرائم المالية اللاحقة التي تهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال المتحصلة من جريمة أصلية، وإظهارها في صورة أموال متحصل عليها من مصدر مشروع، أو المساهمة في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجريمة ما.[15] إذ يمكن استغلال العملات المشفرة في نقل العائدات الإجرامية وتحويلها بين عدة عناوين أو منصات، أو استبدالها بأصول رقمية أخرى، أو تحويلها لاحقا إلى عملات تقليدية. وقد تسمح هذه العمليات بخلق مسارات مالية معقدة تصعب معها عملية تحديد المصدر الإجرامي للأموال، خاصة عندما تتوزع المعاملات على عدة دول وخدمات ومنصات.

غير أن الطبيعة الرقمية للعملات المشفرة لا تحول دون خضوع العائدات المتحصلة منها أو المرتبطة بها للقواعد الجنائية المتعلقة بغسل الأموال. فمناط التجريم لا يرتبط بالشكل المادي للأموال وإنما بمصدرها غير المشروع

---

10 أي أن إصدار العملات المشفرة وتداولها لا يخضعان لرقابة مباشرة من البنوك المركزية أو المؤسسات المالية التقليدية، بل يتم وفق قواعد تقنية محددة مسبقا داخل البروتوكول الحاكم للشبكة. كما أنه لا يتم تشغيل العملة الافتراضية عبر خادم مركزي واحد، وإنما من خلال شبكة موزعة تضم آلاف أو ملايين الأجهزة المتصلة ببعضها البعض، بحيث يحتفظ كل مشارك بنسخة من سجل المعاملات، وذلك بخلاف الأنظمة النقدية التقليدية التي تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في حجم المعروض النقدي وفق متطلبات السياسة الاقتصادي.

11 من الخصائص التي ساهمت في انتشار العملات الافتراضية المشفرة انخفاض تكاليف التحويل مقارنة بالأنظمة المالية التقليدية. فالمعاملات تتم مباشرة بين أطرافها دون الحاجة إلى تدخل عدد كبير من الوسطاء الماليين الذين يفرضون عادة رسوما وعمولات مختلفة على عمليات التحويل والدفع، كما تسمح هذه العملات بإجراء التحويلات الدولية خلال فترات زمنية قصيرة نسبيا مقارنة بالتحويلات المصرفية التقليدية التي قد تستغرق أياما عدة بسبب تعدد الجهات المتدخلة في العملية.

12 تمثل الأداة التقنية التي تمكن المستخدم من إدارة أصوله الرقمية والتحكم فيها وإجراء مختلف العمليات المرتبطة بها. ورغم شيوع وصفها بمحافظ العملات المشفرة فإنها لا تحتفظ بالعملات ذاتها بالمعنى التقليدي، وإنما تحفظ مفاتيح التشفير الخاصة والعامة التي تتيح لصاحبها إثبات ملكيته للأصول المشفرة المخزنة على سجل المعاملات الموزع.

13 تمثل منصات التداول البنية الوسيطة التي تسمح بالتقاء أوامر البيع والشراء وتبادل الأصول المشفرة مقابل العملات القانونية أو مقابل أصول مشفرة أخرى. وتمارس هذه المنصات دورا يتجاوز مجرد توفير فضاء إلكتروني للتداول، إذ أصبحت تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المرتبطة بحفظ الأصول المشفرة وإدارتها وتنفيذ أوامر العملاء وتحويل الأصول وتقديم المشورة الاستثمارية وإدارة المحافظ الرقمية. ونتيجة لذلك تحولت من مجرد وسائط تقنية إلى مؤسسات مالية رقمية متكاملة تضطلع بوظائف قريبة من تلك التي تؤديها البنوك وشركات الوساطة في الأسواق المالية التقليدية. (انظر: مشروع القانون رقم 42.25 المتعلق بالأصول المشفرة، المادة 2 المتعلقة بخدمات الأصول المشفرة؛ وانظر أيضا: اللائحة الأوروبية رقم 2023/1114 بشأن أسواق الأصول المشفرة (MiCA)، الأحكام المتعلقة بمقدمي خدمات الأصول المشفرة ومنصات التداول).

14 Nadia Pocher, Mirko Zichichi, Fabio Merizzi, Muhammad Zohaib Shafiq & Stefano Ferretti, "Detecting Anomalous Cryptocurrency Transactions: An AML/CFT Application of Machine Learning-Based Forensics", *Electronic Markets*, Vol. 33, 2023, section "Pseudonymity and De-anonymization", Page 14, available at: https://doi.org/10.1007/s12525-023-00654-3, accessed 11 June 2026.

15 أسامة عبد المنعم علي إبراهيم: "غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والنقل غير المشروع للأموال عبر الحدود في التشريعات العربية، المركز القانوني للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، البحرين، 2009، الصفحة 10.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

وبالأفعال التي تستهدف إخفاء هذا المصدر أو تمويهه أو إدماج العائدات في الدورة الاقتصادية المشروعة. ومن ثم، فإن استخدام أصل مشفر في ارتكاب عملية غسل الأموال لا يؤدي من حيث المبدأ، إلى إنشاء جريمة مستقلة، وإنما يمثل وسيلة أو صورة مستحدثة لارتكاب جريمة غسل الأموال.

وتأسيسا على ذلك، يمكن إخضاع غسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة للقواعد العامة الواردة في القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، متى ثبت أن هذه العملات تمثل عائدات متحصلة من جريمة أصلية، وأن مرتكب الأفعال كان يعلم بمصدرها غير المشروع واتجهت إرادته إلى إخفائه أو تمويهه أو المساعدة في إدماجه ضمن الدورة الاقتصادية.

وتتجلى خصوصية هذه الجريمة، إذن، في أن العملات المشفرة قد تكون محلا للجريمة أو وسيلة لتنفيذها. فقد تكون العملات المشفرة نفسها ناتجة عن جريمة أصلية، كما في حالات سرقتها أو الاحتيال الإلكتروني، وقد تكون وسيلة لتحويل عائدات جريمة ارتكبت في العالم المادي إلى بيئة رقمية بهدف إخفائها أو تمويه مسارها.

ومن ثم، فإن تحديد الطبيعة القانونية للعملات المشفرة يكتسي أهمية أساسية في تحديد نطاق الحماية الجنائية. فكلما اتجه المشرع إلى اعتماد مفهوم واسع للأموال والعائدات الإجرامية، أمكن استيعاب العملات المشفرة ضمن نطاق النصوص الجنائية القائمة، بينما يظل التحدي الحقيقي في مدى ملاءمة الآليات الإجرائية والمؤسساتية لطبيعتها التقنية.

وتبرز خصوصية جريمة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة كذلك على مستوى الجريمة الأصلية التي تتولد عنها العائدات محل الغسل، إذ قد تكون هذه العائدات متحصلة من جرائم إلكترونية كالاختراق المعلوماتي، وبرامج الفدية، والاحتيال عبر المنصات الرقمية وسرقة المحافظ والعملات المشفرة، كما قد تكون ناتجة عن جرائم تقليدية يتم تحويل عائداتها لاحقا إلى عملات مشفرة. ويجعل هذا التنوع في مصادر العائدات إثبات الصلة بين الجريمة الأصلية والعملات المشفرة من أبرز التحديات التي تواجه سلطات إنفاذ القانون لاسيما في ظل تعدد الوسائل التقنية المستخدمة في نقل هذه العملات وإخفاء مصدرها.

وتكشف دراسات الحالة التي أوردتها مجموعة العمل المالي (FATF)[16] عن تعدد الأنماط الإجرامية المرتبطة باستخدام الأصول المشفرة، إذ أظهرت إمكانية توظيف العملات المشفرة في أنشطة إجرامية متنوعة، من بينها الاحتيال والتصيد الإلكتروني، والاتجار بالمخدرات عبر أسواق الشبكة المظلمة، والجرائم السيبرانية، وسرقة العملات المشفرة. كما أظهرت بعض الحالات لجوء الجناة إلى تحويل العائدات غير المشروعة بين أنواع متعددة من العملات المشفرة ونقلها عبر عدد كبير من الحسابات والمنصات والمحافظ، فضلا عن استخدام خدمات الخلط والمزج، بما يؤدي إلى تشتيت مسار الأموال وتعقيد عملية تتبع مصدرها وتحديد المستفيد الحقيقي منها.

وفي هذا السياق، تتخذ عملية غسل الأموال، في صورتها التقليدية، ثلاث مراحل مترابطة، وإن كانت قد لا تجتمع بالضرورة في جميع الحالات أو تتم بالترتيب ذاته، بحسب طبيعة الجريمة الأصلية والأساليب المعتمدة في إخفاء مصدر العائدات. وتتمثل المرحلة الأولى في **التوظيف أو الاستثمار**، حيث يتم إدخال العائدات المتحصلة من الجريمة الأصلية إلى النظام المالي أو الاقتصادي، أو تحويلها إلى عملات مشفرة، بما يساهم في إبعادها عن مصدرها الإجرامي المباشر. وتليها **مرحلة التمويه**، التي يتم خلالها إجراء سلسلة من العمليات والتحويلات المتتابعة والمعقدة

16 للتوسع في هذه الجرائم أنظر:

Financial Action Task Force (FATF), *Money Laundering and Terrorist Financing Red Flag Indicators Associated with Virtual Assets*, FATF, Paris, September 2020, Page. 4–12.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

بقصد إخفاء المصدر غير المشروع للعائدات وقطع الصلة بينها وبين الجريمة الأصلية، ومن ذلك تحويل العملات المشفرة بين حسابات ومنصات ومحافظ متعددة، أو تنويعها بين أنواع مختلفة من العملات المشفرة، أو الاستعانة بخدمات الخلط والمزج، بما يزيد من صعوبة تتبع مسارها.[17] أما المرحلة الثالثة فتتمثل في **الإدماج أو الدمج**، حيث يعاد إدخال العائدات المغسولة في الدورة الاقتصادية المشروعة، سواء في صورة أموال تقليدية أو عملات مشفرة، بما يكسبها مظهرا مشروعا ويمكن الجاني من الانتفاع بها دون إثارة الشبهات بشأن مصدرها غير المشروع.

وتتجلى خصوصية هذه المراحل في البيئة المشفرة، بوجه خاص، في الوسائل التقنية المستخدمة لتنفيذها، ولا سيما خلال مرحلتي التوظيف والتمويه، إذ تتيح الطبيعة الرقمية للعملات المشفرة نقل القيمة بصورة سريعة وعابرة للحدود، وتحويلها بين محافظ ومنصات متعددة، بما قد يؤدي إلى تشتيت مسار العائدات وتعقيد عملية تتبعها. ومن ثم، فإن خصوصية غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة لا تنبع، في الأصل، من اختلاف جوهري في مراحل العملية عن صورتها التقليدية، وإنما من طبيعة الوسائل التقنية التي يمكن أن توظف في تنفيذها وإخفاء آثارها.

أما من حيث أركان الجريمة، فإن استخدام العملات المشفرة لا يؤدي إلى تغيير جوهري في بنيتها القانونية، وإنما يضفي خصوصية على كيفية تحقق عناصرها. فالركن المادي[18] قد يتحقق من خلال تحويل العملات المشفرة أو نقلها أو إخفائها أو تمويه مصدرها، متى توافرت في هذه الأفعال الشروط التي يتطلبها النص الجنائي المطبق، بينما يظل الركن المعنوي قائما على العلم بمصدرها غير المشروع واتجاه الإرادة إلى ارتكاب الأفعال المكونة للجريمة.

غير أن إثبات العلم في البيئة الرقمية قد يكون أكثر تعقيدا، إذ قد يتمسك المتهم بعدم معرفته بالمصدر الإجرامي للأصول التي تعامل بها، ولا سيما عندما تكون المعاملات قد تمت عبر محافظ متعددة أو منصات أجنبية أو خدمات تتيح قدرا مرتفعا من إخفاء الهوية. ولذلك، قد يعتمد إثبات القصد الجنائي على مجموعة من القرائن المستمدة من طبيعة المعاملات، وتعدد التحويلات، واستخدام منصات أو خدمات عالية المخاطر ومحاولات إخفاء الهوية، فضلا عن العلاقة بين المتهم والجريمة الأصلية أو علمه بظروفها. وتكتسب هذه القرائن أهمية خاصة عندما تتضافر فيما بينها بما يسمح باستنتاج العلم بالمصدر غير المشروع للعائدات، وفقا للقواعد العامة للإثبات الجنائي.

ومن ثم، يتضح أن خصوصية غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة لا تكمن في قيام بنية قانونية مستقلة للجريمة أو في اختلاف جوهري في عناصرها، وإنما في البيئة التقنية التي ترتكب فيها والوسائل الرقمية التي قد

---

17 Financial Action Task Force (FATF), *Money Laundering and Terrorist Financing Red Flag Indicators Associated with Virtual Assets, previously cited work, page 17-7*

18 حدد المشرع المغربي من خلال الفصل 1-574 من مجموعة القانون الجنائي المغربي صور الركن المادي لجريمة غسل الأموال بشكل عام، وحصرها في الأفعال التالية:

-اكتساب أو حيازة أو استعمال ممتلكات أو عائداتها لفائدة الفاعل أو لفائدة الغير مع العلم أنها متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 2-574 بعده؛

-استبدال أو تحويل أو نقل ممتلكات أو عائداتها بهدف إخفاء أو تمويه طبيعتها الحقيقية أو مصدرها غير المشروع لفائدة الفاعل أو لفائدة الغير، عندما تكون متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 2-574 بعده؛

-إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها لفائدة الفاعل أو لفائدة الغير، مع العلم بأنها عائدات متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 2-574 بعده؛

-مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل 2-574 بعده على الإفلات من الآثار التي يرتبها القانون على أفعاله؛

-تسهيل التبرير الكاذب، بأية وسيلة من الوسائل، المصدر ممتلكات أو عائدات مرتكب إحدى الجرائم المشار إليها في الفصل 2-574 بعده، التي حصل بواسطتها على ربح مباشر أو غير مباشر؛

-تقديم المساعدة أو المشورة في عملية حراسة أو توظيف أو إخفاء أو استبدال أو تحويل أو نقل العائدات المتحصل عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة في الفصل 574.2 بعده.

-محاولة ارتكاب الأفعال المنصوص عليها في هذا الفصل.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

تستخدم في تنفيذها وإخفاء آثارها. وهو ما يفرض تحديات خاصة على سلطات إنفاذ القانون، لا تقتصر على الكشف عن الجريمة وإثبات أركانها، وإنما تمتد إلى تحديد مصدر العائدات وتتبع مسارها، وتحديد هوية المتعاملين والمستفيدين الحقيقيين، فضلا عن ضبط الأصول محل الجريمة والحجز عليها ومصادرتها. ومن ثم فإن تقييم فعالية السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة لا ينبغي أن ينصرف فقط إلى مدى كفاية قواعد التجريم، وإنما يتعين أن يشمل كذلك مدى فعالية الآليات القانونية والتقنية والإجرائية المعتمدة في مجالات الكشف والإثبات والتتبع والتنفيذ.

ثانيا: أساليب غسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة وإشكالات الإثبات والتتبع الرقمي

أتاحت منظومة العملات المشفرة مجموعة من الوسائل التي يمكن أن تستغل في عمليات غسل الأموال سواء تعلق الأمر بالمحافظ الرقمية أو منصات التداول أو الخدمات اللامركزية أو التحويل بين مختلف الأصول الرقمية. ولا تكمن خطورة هذه الوسائل في كونها غير مشروعة في ذاتها، وإنما في إمكانية توظيفها لإخفاء مسار العائدات الإجرامية أو تعقيد عملية تحديد مصدرها.

وتعد المحافظ الرقمية من أهم الأدوات التي يمكن أن تستغل في تمويه مصدر العائدات غير المشروعة إذ تتيح تخزين العملات المشفرة وتحويلها بين العناوين الرقمية. وقد يلجأ الجناة إلى إنشاء عدد كبير من المحافظ وتحويل الأموال بينها بصورة متكررة، أو توزيعها على عناوين متعددة، بهدف إبعادها عن مصدرها الأول وتعقيد عملية الربط بين المعاملات وتحديد مسار الأموال. وتكشف إحدى دراسات الحالة التي أوردتها مجموعة العمل المالي (FATF)[19] عن هذا النمط من الاستخدام، إذ لجأ مجرمون إلى توظيف محافظ أصول مشفرة لامركزية لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة، من خلال تحويل العائدات الإجرامية إلى محافظ متعددة، ثم نقلها لاحقا إلى محافظ أخرى لدى منصات تداول مختلفة، قبل تحويلها مجددا إلى عملات تقليدية وإيداعها في حسابات مصرفية. وتبرز هذه الحالة الصعوبات التي قد تواجهها السلطات في تتبع مسار الأموال عندما تنتقل بين محافظ غير مستضافة[20] ومنصات متعددة، ولا سيما عندما تتداخل عمليات التحويل مع عمليات صرف وتحويل متكررة بما يزيد من تعقيد عملية تحديد المصدر الإجرامي للعائدات وربط مختلف المعاملات ببعضها البعض.

كما يمكن استخدام منصات التداول في عمليات تحويل العملات المشفرة إلى عملات تقليدية أو استبدالها بأصول رقمية أخرى. ومن الأمثلة على ذلك، ما صرح به أحد المتهمين في إحدى القضايا المعروضة على القضاء المغربي، من أن المبالغ المالية التي كان يتوصل بها عن طريق وكالة تحويل الأموال «وفاكاش» تعود إلى معاملات أجراها بعملة البيتكوين.[21]

---

19 Financial Action Task Force (FATF), *Money Laundering and Terrorist Financing Red Flag Indicators Associated with Virtual Assets, previously cited work, page 1.2*

20 تشير مجموعة العمل المالي (FATF) إلى المحافظ غير المستضافة (Unhosted Wallets) باعتبارها محافظ يحتفظ فيها المستخدم بالمفاتيح الخاصة ويسيطر عليها مباشرة دون تدخل مزود خدمات الأصول الافتراضية، وهو ما يثير تحديات خاصة في مجال مكافحة غسل الأموال، لاسيما فيما يتعلق بالتحقق من هوية المستخدم وتتبع المعاملات. أنظر: مجموعة العمل المالي (FATF)، *الدليل المحدث للنهج القائم على المخاطر: الأصول الافتراضية ومزودو خدمات الأصول الافتراضية*، FATF/OECD، باريس أكتوبر 2021، الفقرات104–107، وكذلك Financial Action Task Force (FATF), *Targeted Report on Stablecoins and Unhosted Wallets – Peer-to-Peer Transactions*, FATF/OECD, Paris, March 2026, paragraphs 77–78.

21 حكم المحكمة الابتدائية بمراكش رقم 7929 في الملف عدد 6256/2103/2017، الصادر بتاريخ 03/10/2017، غير منشور. أورده عبد الرحمان اللمتوني، م س الصفحة 80.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

وفي حالات أخرى قد يستفيد المجرم من الخدمات التي تتيحها بعض المنصات، التي تسمح بدمج المعاملات المشفرة في عمليات القمار وألعاب الفيديو عبر الانترنت مثل (World of warcraft).[22] وتبرز هنا أهمية هذه المنصات باعتبارها نقطة اتصال بين النظام المالي التقليدي والاقتصاد الرقمي، وهو ما يجعل إخضاعها للرقابة والالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال عنصرا أساسيا في الحد من استغلالها في الأنشطة الإجرامية.

ومن الأساليب المستعملة كذلك إجراء تحويلات متتابعة بين عدة عناوين ومحافظ، أو نقل العملات المشفرة بين منصات مختلفة، أو استبدال أصل مشفر بآخر، بما يؤدي إلى تعقيد المسار المالي للعائدات. وقد يتم الجمع بين هذه الأساليب بصورة متتابعة، الأمر الذي يفرض على جهات إنفاذ القانون إجراء تحليل شامل للمعاملات بدل الاكتفاء بتتبع عملية واحدة.

كما قد تستعمل خدمات الخلط (Mixers) أو تقنيات التحويل بين العملات المشفرة المختلفة (Hopping Chain) أو بعض بروتوكولات التمويل اللامركزي(DeFi) [23] لإخفاء الروابط القائمة بين المعاملات وتعقيد عملية تحديد المصدر الحقيقي للأموال.[24]وتؤكد إحدى الحالات التي أوردتها مجموعة العمل المالي (FATF) هذه المخاطر، إذ تكشف عن استغلال أحد مزودي خدمات الخلط والمزج على الشبكة المظلمة لإخفاء مصدر الأصول المشفرة ومالكيها، من خلال مزج المعاملات مقابل رسوم، بما صعب على السلطات تتبع مسار الأموال وتحديد مصدرها، وأتاح للجناة وسيلة إضافية لتمويه العائدات غير المشروعة وقطع الصلة بينها وبين مصدرها الإجرامي. وبعد إتمام عمليات التمويه، قد يعاد إدماج هذه العائدات في الاقتصاد المشروع من خلال استثمارات أو معاملات تجارية تبدو، في ظاهرها، مشروعة، بما يسمح للجاني بالانتفاع بها وإضفاء مظهر قانوني على مصدرها.[25]

وقد أكدت التقارير الدولية تنامي هذا النمط الإجرامي خلال السنوات الأخيرة. ففي تقرير صادر عن شركة Chainalysis [26] المتخصصة في تحليل سلاسل الكتل، قدرت قيمة الأموال التي مرت عبر مسارات مرتبطة بغسل الأموال باستخدام

---

22 عبد الرحمان اللمتوني، م س، الصفحة 81.

23 وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقنيات لا ترد في أدبيات مجموعة العمل المالي باعتبارها تعاريف قانونية أو اصطلاحية مستقلة، وإنما يتم تناولها في إطار تحليل المخاطر المرتبطة باستخدام الأصول المشفرة وبيان أثرها على قابلية تتبع المعاملات. وعليه، يمكن توضيح مدلولها التقني على النحو الآتي:
يقصد **بخدمات الخلط** (Mixers أو Tumblers) خدمات تقنية تقوم على تجميع العملات المشفرة الواردة من عدة مستخدمين داخل مجمع واحد، ثم إعادة توزيعها على عناوين جديدة، بهدف إضعاف إمكانية الربط بين المعاملة الأصلية ومصدرها أو مستفيدها النهائي، بما يجعل تتبع حركة الأصول الرقمية أكثر صعوبة. أما **تقنيات التحويل** بين العملات المشفرة المختلفة (Chain Hopping)، فتشير إلى نقل الأصول الافتراضية عبر عملات مشفرة أو شبكات بلوكشين متعددة، من خلال استبدال أصل رقمي بآخر أو الانتقال بين سلاسل مختلفة، وهو ما يؤدي إلى تعدد مراحل انتقال الأموال وتعقيد عملية تتبع مسارها. في حين تتمثل **بروتوكولات التمويل اللامركزي** (Decentralized Finance – DeFi) في مجموعة من التطبيقات والخدمات المالية المبنية على تقنية البلوكشين، والتي تتيح تنفيذ عمليات مثل التداول أو الإقراض أو توفير السيولة بواسطة العقود الذكية، دون الاعتماد بالضرورة على مؤسسات مالية مركزية، الأمر الذي يطرح تحديات خاصة بالنسبة لآليات الرقابة وتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. انظر: مجموعة العمل المالي (FATF)، *الدليل المحدث للنهج القائم على المخاطر: الأصول الافتراضية ومزودو خدمات الأصول الافتراضية*. وكذلك FATF, *Virtual Assets: Targeted Update on Implementation of the FATF Standards on Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers*, FATF/OECD, Paris, June 2023.

24 - Chainalysis, *Crypto Money Laundering: How Criminals Cash Out Billions in Bitcoin and Other Cryptocurrencies, 2020, available at:* https://www.chainalysis.com/blog/crypto-money-laundering-2019/; *Chainalysis, Money Laundering, available at:* https://www.chainalysis.com/glossary/money-laundering/.

25 Financial Action Task Force (FATF), *Money Laundering and Terrorist Financing Red Flag Indicators Associated with Virtual Assets, previously cited work, page 11*.

26 Chainalysis, *Crypto Crime Report 2024*, Chainalysis, février 2024, *available at* https://www.chainalysis.com/crypto-crime-report/,accessed on 17 June 2026.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

العملات المشفرة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2022 بما يقارب 68 مليار دولار، مع تسجيل تزايد ملحوظ في استخدام بعض المنصات اللامركزية كوسيط لتحويل الأصول الرقمية وإعادة تدويرها.

وتعد قضية منصة "سيلك رود" (Silk Road) من أبرز النماذج العملية التي كشفت عن توظيف العملات المشفرة في غسل الأموال. فقد شكلت هذه السوق الرقمية المظلمة، التي أنشئت سنة 2011 فضاء لتداول سلع وخدمات غير مشروعة باستخدام البيتكوين كوسيلة رئيسية للدفع، قبل أن تتمكن السلطات الأمريكية من إغلاقها سنة 2013 ومتابعة مؤسسها روس أولبريخت (Ross Ulbricht) الذي أدين سنة 2015 بعدة جرائم، من بينها غسل الأموال.[27] وقد أظهرت هذه القضية أن العملات المشفرة يمكن أن تتحول من مجرد وسيلة دفع رقمية إلى جزء من البنية المالية التي تعتمد عليها بعض الأنشطة الإجرامية المنظمة والعابرة للحدود.

كما تكشف بعض القضايا التي عرفها القضاء الأمريكي عن المخاطر العملية المرتبطة باستغلال أنظمة الدفع الرقمية والعملات المشفرة في ارتكاب جرائم غسل الأموال، ومن أبرزها قضية **Liberty Reserve**، التي تعد من أشهر القضايا المرتبطة باستغلال نظام دفع رقمي في تسهيل المعاملات المالية غير المشروعة. ففي سنة 2013 وجه الادعاء الفيدرالي الأمريكي اتهامات إلى عدد من القائمين على النظام، من بينها غسل الأموال وإدارة شركة غير مرخصة لتحويل الأموال. وقد أظهرت التحقيقات أن المنصة، التي تأسست في كوستاريكا سنة 2006، كانت تتيح للمستخدمين تحويل الأموال التقليدية إلى وحدات رقمية تعرف باسم (LR)، ثم نقلها إلى مستخدمين آخرين، وهو ما وفر بنية تحتية استغلت، بحسب الاتهامات الفيدرالية، في إخفاء عائدات أنشطة إجرامية متعددة. وقد ساهمت طبيعة النظام في تعزيز مخاطر غسل الأموال، بالنظر إلى ما أتاحه من إمكانية إنشاء حسابات بأسماء مستعارة وإخفاء بعض بيانات المعاملات، الأمر الذي صعب عملية تتبع التدفقات المالية وتحديد هوية المستفيدين الحقيقيين.[28]

وتبرز هذه القضية، من ثم، أهمية إخضاع الجهات التي تقدم خدمات تحويل الأموال أو الأصول الرقمية للرقابة والتنظيم، وفرض التزامات فعالة للتحقق من هوية المستخدمين وتتبع المعاملات المشبوهة، وهي اعتبارات تستحضرها التشريعات الحديثة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال المرتبط بالأصول المشفرة.

وفي السياق ذاته، تبرز قضية **E-Gold**، التي شكلت نموذجا آخر لاستغلال نظام دفع رقمي في تسهيل المعاملات غير المشروعة. فقد وجه الادعاء الفيدرالي الأمريكي سنة 2007 اتهامات إلى مؤسسي ومديري النظام الذي كان يقدم وسيلة دفع رقمية تدعي أن وحداته مدعومة بالذهب المادي، من بينها غسل الأموال وإدارة شركة غير مرخصة لتحويل الأموال. وارتبطت القضية، وفقا للادعاء، باستعمال النظام في معاملات ذات صلة بأنشطة إجرامية مختلفة، مستفيدا من درجة عدم الكشف عن هوية المستخدمين. كما أثارت القضية إشكالا قانونيا مهما يتعلق بمدى انطباق أحكام تجريم تشغيل شركات تحويل الأموال دون ترخيص، ولا سيما المادة 1960 من القانون الفيدرالي الأمريكي، على الأنظمة التي تتعامل بوسائل دفع رقمية بدلا من العملات التقليدية؛ إذ رفضت المحكمة

---

27 U.S. Department of Justice (DOJ), *Silk Road Founder Ross Ulbricht Convicted in Manhattan Federal Court*, 2015 , available at: https://www.justice.gov/usaosdny/pr/silk-road-founder-ross-ulbricht-convicted-manhattan-federal-court ; U.S. Department of Justice (DOJ), *U.S. Seizes Bitcoins Belonging to Silk Road*, 2013, available at: https://www.justice.gov/opa/pr/us-marshals-service-begins-asset-forfeiture-sale-bitcoins-seized-silk-road; Federal Bureau of Investigation (FBI), *Silk Road Taken Down*, 2013, available at: https://www.fbi.gov/news/stories/silk-road-taken-down, Accessed on 20 June 2026.

28 وفاء محمد مصطفى صقر: "دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 46 كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، يوليوز 2024، الصفحة 1450، بتصرف.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

الجزئية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا الدفع القائل بأن النص لا ينطبق إلا على الشركات التي تسهل تحويل النقد، واعتبرت أن نظام E-Gold يدخل ضمن مفهوم شركات تحويل الأموال الخاضعة لأحكام المادة المذكورة.[29]

وتبرز أهمية هذه القضايا الثلاث في كونها تكشف، من جهة، عن إمكانية استغلال البنى الرقمية لتيسير غسل الأموال وإخفاء مصدر الأموال غير المشروع، ومن جهة أخرى، عن التحدي الذي واجهته القواعد القانونية التقليدية في استيعاب الوسائل الرقمية المستحدثة لنقل القيمة. كما تؤكدان أن فعالية مكافحة غسل الأموال لا تتوقف على تجريم السلوك في حد ذاته، وإنما تقتضي أيضا إخضاع الوسطاء ومقدمي الخدمات الرقمية للترخيص والرقابة، وفرض آليات للتحقق من هوية المستخدمين وحفظ البيانات، وتتبع المعاملات، بما يسمح للسلطات المختصة بالكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة وتحديد المستفيدين منها.

وأمام تنامي هذه المخاطر، اتجهت الهيئات الدولية والتشريعات المقارنة إلى توسيع نطاق قواعد مكافحة غسل الأموال لتشمل الأصول المشفرة ومقدمي خدماتها. فقد أكدت مجموعة العمل المالي الدولية(FATF) [30] في توصياتها المحدثة ضرورة إخضاع مقدمي خدمات الأصول المشفرة لالتزامات التعرف على العملاء، والاحتفاظ بالبيانات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، كما سار التوجيه الأوروبي الخامس لمكافحة غسل الأموال (AMLD5)[31] في الاتجاه نفسه عندما أخضع منصات التداول ومقدمي المحافظ الرقمية لآليات الرقابة والامتثال وهو التوجه الذي تعزز لاحقا في إطار التنظيم الأوروبي الشامل للأصول المشفرة.

وتطرح هذه الأساليب تحديات كبيرة على مستوى الإثبات الجنائي، إذ إن تسجيل المعاملات على سلسلة الكتل لا يعني بالضرورة الكشف المباشر عن الهوية الحقيقية لصاحب العنوان الرقمي، ذلك أن المعاملات قد تكون قابلة للتتبع والتحليل دون أن تكون هوية الشخص الذي يقف وراء العنوان معلومة بصورة تلقائية. ومن ثم، فإن تحديد المسؤولية الجنائية يقتضي، في كثير من الحالات، الربط بين المعطيات المستخرجة من سلسلة الكتل ومصادر أخرى للمعلومات، من قبيل بيانات منصات تداول العملات المشفرة، وبيانات التعرف على العملاء، والسجلات الرقمية، والأجهزة الإلكترونية المضبوطة، فضلا عن غيرها من الأدلة التي يمكن أن تسهم في تحديد هوية صاحب العنوان وإثبات علاقته بالمعاملات محل البحث.[32]

ويكتسي التحليل الجنائي لسلاسل الكتل أهمية خاصة في هذا السياق، إذ يمكن من خلاله تتبع مسار المعاملات والكشف عن الروابط بين العناوين المختلفة، وتحديد الأنماط المشبوهة، وربط بعض العناوين بمنصات أو خدمات معينة. غير أن فعالية هذه الوسائل تتوقف على توفر الخبرة التقنية اللازمة لدى أجهزة البحث والتحري والقضاء، فضلا عن القدرة على تحليل الأدلة الرقمية وربطها بالأدلة الأخرى وفقا للقواعد القانونية المنظمة للإثبات.

---

29 وفاء محمد مصطفى صقر، م س، ا لصفحة 1451، بتصرف.

30 مجموعة العمل المالي (FATF)، الدليل المحدث للنهج القائم على المخاطر: الأصول الافتراضية ومزودو خدمات الأصول الافتراضية، م س.

31 Directive (EU) 2018/843 of the European Parliament and of the Council of 30 May 2018 (AMLD5), amending Directive (EU) 2015/849 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing, available at: https://eur-lex.europa.eu/ (accessed 23 June 2026).

32 Europol, *Cryptocurrencies: Tracing the Evolution of Criminal Finances*, Europol Spotlight Report Series, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2022, available at: https://www.europol.europa.eu/publications-events/publications/cryptocurrencies-tracing-evolution-of-criminal-finances, Accessed on 23 June 2026.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

كما أن إثبات العلاقة بين العملات المشفرة والجريمة الأصلية يمثل تحديا مستقلا، إذ قد يتم تحويل العائدات عدة مرات أو استبدالها بأصول أخرى قبل الوصول إلى المستفيد النهائي. ومن ثم، فإن بناء هذه العلاقة يتطلب تجميع مجموعة من الأدلة والقرائن التي تسمح بإثبات مسار الأموال ومصدرها غير المشروع.

وتزداد صعوبة الإثبات عندما تتم المعاملات عبر منصات أجنبية أو خدمات لامركزية، إذ قد يتطلب الحصول على المعلومات اللجوء إلى آليات التعاون الدولي. كما أن اختلاف الأنظمة القانونية بين الدول[33] قد يؤثر في سرعة الحصول على البيانات أو تنفيذ إجراءات الحجز والتجميد.

وتطرح العملات المشفرة كذلك إشكالات تتعلق بالحجز والمصادرة، إذ لا توجد الأموال في شكل مادي يمكن ضبطه بصورة تقليدية، وإنما يتم التحكم فيها بواسطة مفاتيح رقمية. ولذلك، فإن فعالية الحجز تقتضي الوصول إلى المفاتيح الخاصة أو إلى الجهة التي تسيطر على الأصول، وهو ما قد يتطلب ضبط الأجهزة أو التعاون مع منصات التداول.[34] وتتجلى صعوبة تتبع هذه المعاملات، في هذا السياق، فيما سبق أن أفاد به ممثل جهاز الشرطة المالية الكندية خلال شهادته أمام البرلمان الكندي، من أن سلطات البحث تواجه صعوبات في رصد وتعقب المعاملات غير المشروعة المنجزة بواسطة العملات المشفرة، بالنظر إلى ما تتسم به من طابع سري وإمكانية مرورها عبر عدة دول.[35]

كما يتضح إشكال المصادرة من خلال ما قضت به المحكمة الابتدائية بالقنيطرة في إحدى القضايا المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة، من أن «ما يصادر ينبغي أن يكون معينا ومعلوما»، معتبرة أن هذا الشرط لم يتحقق بالنسبة للعملة الرقمية المشفرة موضوع التداول من طرف المتهمين، بما لم يبرر الحكم بمصادرتها.[36]

وبذلك، فإن الطبيعة التقنية للعملات المشفرة تجعل من الضروري إعادة النظر في وسائل البحث والتحري والإثبات، من خلال الجمع بين التحليل الرقمي والتحقيق المالي والوسائل التقليدية للتحري. كما تفرض تطوير الخبرة القضائية والتقنية بما يسمح بتحويل البيانات المسجلة على سلاسل الكتل إلى أدلة قابلة للاستثمار في التحقيق والمحاكمة، مع احترام الضمانات القانونية المتعلقة بمشروعية الدليل وحماية الحقوق والحريات.

وخلاصة ما سبق، أن العملات المشفرة لا تمثل في ذاتها وسيلة غير مشروعة، غير أن خصائصها التقنية قد تجعلها قابلة للاستغلال في غسل الأموال، وهو ما يفرض على المشرع والسلطات المختصة تطوير أدوات المواجهة بما يتلاءم مع طبيعة هذه الأصول. وإذا كان القانون رقم 43.05 يوفر أساسا للتجريم، فإن فعالية الحماية الجنائية تظل مرتبطة بمدى قدرة المؤسسات المختصة على كشف هذه العمليات وإثباتها وتتبع عائداتها وهو ما يقود إلى بحث مدى قدرة السياسة الجنائية المغربية، في إطارها التشريعي والمؤسساتي والإجرائي، على مواجهة هذه الجرائم.

الفقرة الثانية: السياسة الجنائية المغربية في مواجهة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

إن تقييم مدى فعالية الحماية الجنائية التي وفرها المشرع المغربي لمواجهة جرائم غسل الأموال المرتبطة بالعملات المشفرة يقتضي الانتقال من دراسة خصوصية هذه الجرائم إلى تحليل مدى قدرة المنظومة القانونية والمؤسساتية والإجرائية على مواجهتها. فالتجريم، مهما بلغت دقته، لا يحقق الحماية المنشودة ما لم يكن مدعوما بآليات فعالة للوقاية والكشف والتحري والإثبات، فضلا عن القدرة على حجز العائدات الإجرامية ومصادرتها.

---

33 وجدان الصالبي:"الخصوصية الإجرائية في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية"، رسالة لنيل دبلوم نهاية التكوين في سلك الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ابن زهر، جامعة ابن زهر أكادير، السنة الجامعية 2020-2021، الصفحة 163-164.

34 يوسف مناصرة، "حجز العملات الافتراضية للضبطية القضائية والقضاة"، مجلة صوت القانون، المجلد 12، العدد 1، 06/12/2025، الصفحة 453 وما بعدها.

35 عبد الرحمان اللمتوني، م س، الصفحة 81.

36 حكم المحكمة الابتدائية بالقنيطرة، الصادر بتاريخ 25 فبراير 2019، ف الملف عدد 18-1250، غير منشور. أورده عبد الرحمان اللمتوني م س، الصفحة 81.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

وتزداد أهمية هذا التقييم بالنظر إلى أن المنظومة المغربية لمواجهة غسل الأموال نشأت أساسا في سياق مكافحة الجرائم المالية التقليدية، في حين فرض ظهور العملات المشفرة تحديات جديدة تستوجب تطوير أدوات المواجهة. ومن هنا تبرز أهمية تحليل الإطار التشريعي والمؤسساتي القائم، ثم الوقوف على مستجدات مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة ومدى قدرته على تعزيز الحماية الجنائية وتجاوز أوجه القصور القائمة.

أولا: الإطار القانوني والمؤسساتي وآليات مكافحة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

يشكل القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال الأساس التشريعي لمنظومة مكافحة هذه الجريمة في المغرب، وقد أرسى مجموعة من القواعد الموضوعية والوقائية والإجرائية التي تهدف إلى مواجهة غسل الأموال وتجفيف مصادر تمويل الأنشطة الإجرامية. كما تندرج هذه المنظومة ضمن إطار تشريعي أوسع يشمل مقتضيات مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وغيرها من النصوص ذات الصلة.

وتتيح القواعد العامة المتعلقة بغسل الأموال، بالنظر إلى طبيعة الأفعال المجرمة وعدم حصرها في نوع معين من الأموال، إمكانية تطبيقها على العائدات التي تتخذ شكلا رقميا متى توافرت العناصر القانونية للجريمة. ومن ثم، فإن المشرع المغربي لم يكن في حاجة، من حيث المبدأ، إلى إنشاء جريمة مستقلة تحت اسم غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، ما دام التجريم العام يستوعب الوسائل والأشكال المستحدثة لارتكاب الجريمة.

غير أن هذه القابلية النظرية للتطبيق لا تعني بالضرورة تحقق حماية جنائية فعالة، إذ إن الإشكال ينتقل من مجال التجريم إلى مجال التطبيق. فإثبات أن أصلا مشفرا يمثل عائدا إجراميا، وربطه بشخص معين وإثبات علمه بمصدره غير المشروع، ثم حجزه ومصادرته، كلها مسائل تتطلب آليات متخصصة قد لا تكون كافية بشأنها الأدوات التقليدية.

وتضطلع المؤسسات المختصة بمكافحة غسل الأموال[37] بدور أساسي في هذا المجال، من خلال استقبال وتحليل المعلومات المتعلقة بالعمليات المشبوهة، والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية. كما تساهم المؤسسات المالية والجهات الملزمة بالتصريح بالاشتباه في الكشف عن العمليات ذات المخاطر المرتفعة، وهو ما يبرز أهمية إدماج الأنشطة المرتبطة بالأصول المشفرة ضمن منظومة الرقابة والامتثال.

ويظل هذا الإدماج أكثر فعالية عندما يخضع مزودو خدمات الأصول المشفرة لالتزامات واضحة بشأن التعرف على العملاء والتحقق من هويتهم والاحتفاظ بالبيانات والإبلاغ عن العمليات المشبوهة.[38] ذلك أن هذه الجهات تشكل مصدرا أساسيا للمعلومات التي يمكن أن تسمح بربط العناوين الرقمية بهوية الأشخاص الحقيقيين، وبالتالي دعم عمليات البحث والتحري.

أما على مستوى البحث والتحري، فإن جرائم غسل الأموال المرتبطة بالعملات المشفرة تفرض تطوير وسائل التحقيق الرقمي والمالي، والاستفادة من أدوات تحليل سلاسل الكتل، وربط المعاملات الرقمية بالمعلومات المتاحة لدى المنصات ومزودي الخدمات. كما يتطلب ذلك تكوينا متخصصا للقضاة وأجهزة إنفاذ القانون والخبراء في المجالات التقنية والمالية.

وتظهر أهمية هذه الخبرة في الحالات التي يتم فيها توزيع الأموال بين عدة محافظ أو تحويلها بين منصات متعددة كما سبق التفصيل في ذلك، إذ إن تحديد المسار الكامل للعائدات قد يتطلب تحليلا تقنيا معقدا. كما أن إثبات

37 ونخص بالذكر الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، والتي أحدثت بموجب المادة 14 من القانون رقم 12.18 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تعديله وتتميمه، وقد حلت محل وحدة معالجة المعلومات المالية التي كانت منظمة بموجب المرسوم رقم 572-08-2 الصادر بتاريخ 24 دجنبر 2008.

38 مجموعة العمل المالي، الدليل المحدث للنهج القائم على المخاطر: *الأصول الافتراضية ومزودو خدمات الأصول الافتراضية*، م س، الصفحة 51 وما بعدها.

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

هوية الشخص الذي يقف وراء عنوان رقمي معين قد يستلزم جمع معلومات من مصادر متعددة، وهو ما يجعل التنسيق المؤسساتي عنصرا حاسما في فعالية البحث والتحري.

وتتضاعف هذه الصعوبات في الجرائم العابرة للحدود، إذ قد تتوزع عناصر الجريمة بين عدة دول. ولذلك، فإن التعاون الدولي وتبادل المعلومات والمساعدة القضائية المتبادلة[39] تمثل عناصر أساسية في مواجهة غسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنصات أجنبية أو محافظ وخدمات تقع خارج الاختصاص الوطني.

أما الحجز والمصادرة، فيطرحان تحديات خاصة بالنظر إلى الطبيعة الرقمية للعملات المشفرة. فالحجز[40] لا ينصب على شيء مادي، وإنما على أصل رقمي يمكن نقله بسرعة بمجرد توفر المفتاح الخاص. ولذلك، فإن التدخل السريع والقدرة على السيطرة التقنية على الأصول يمثلان عنصرين أساسيين في فعالية الإجراء.

كما ينبغي أن تراعي إجراءات المصادرة[41] طبيعة العملات المشفرة وتقلب قيمتها، وأن تحدد كيفية حفظها وإدارتها والتصرف فيها، بما يمنع تعرضها للسرقة أو الضياع أو الانخفاض الكبير في القيمة. وهو ما يقتضي وضع آليات تقنية وإدارية واضحة تواكب الطبيعة الخاصة لهذه الأصول.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المشرع المغربي اتجه، من خلال قانون المسطرة الجنائية الجديد[42] إلى تعزيز أدوات البحث والتحقيق بما يستجيب للتطور المتسارع للجريمة في البيئة الرقمية وذلك من خلال إقرار أو تطوير عدد من التقنيات والإجراءات التي يمكن أن يكون لها دور مهم في كشف جرائم غسل الأموال المرتبطة بالعملات المشفرة وإثباتها، ومن بينها تقنيات الاختراق وتحديد المواقع،[43] فضلا عن تطوير القواعد المنظمة لإجراءات البحث ذات الصلة بالأدلة الرقمية، بما يتيح التعامل مع المعطيات والبيانات الإلكترونية وضبطها وحجزها وفق ضوابط قانونية ملائمة. ومن شأن هذه المستجدات أن تعزز فعالية البحث والتحري في الجرائم موضوع الدراسة، ولا سيما من خلال تمكين السلطات المختصة من الوصول إلى الأدلة الرقمية وتتبع مسار المعاملات المشفرة وربطها بالأشخاص المتورطين فيها، بما يساهم في تجاوز جانب من الصعوبات التي تفرضها الطبيعة اللامادية لهذه الأصول. وبذلك، أصبح البحث الجنائي في البيئة الرقمية لا يقتصر على الوسائل التقليدية، وإنما يمتد إلى إجراءات ذات طبيعة تقنية، من قبيل التفتيش الرقمي والحجز الرقمي،[44] بما يعكس اتجاها نحو ملاءمة قواعد المسطرة الجنائية مع خصوصيات الجرائم المرتكبة باستخدام التقنيات الحديثة. كما شملت هذه المستجدات

---

39 وجدان الصالبي، م س، الصفحة 121 وما بعدها.

40 عرفت اتفاقية فيينا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في الفقرة "ل" من المادة الأولى، الحجز والتجميد بما يلي:
"يقصد بتعبير التجميد أو الحجز فرض حضر مؤقت على إحالة الممتلكات أو تبديلها أو التصرف فيها أو نقلها. أو تولي عهدة الممتلكات أو السيطرة عليها مؤقتا، بناء على أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى".

41 تطرقت مجموعة القانون الجنائي المغربية للمصادرة في مقتضيات متعددة منها الفصل 42 من القانون الجنائي الذي عرفها بأنها: "تمليك الدولة جزءا من أموال المحكوم عليه أو بعض أملاك له معينة". وقد ميز المشرع المغربي ومعه الاجتهاد القضائي، بين المصادرة كعقوبة إضافية (الفصلين 42 و43 ق ج) وبين المصادرة كتدبير وقائي (الفصلين 62 و89 ق ج)، وللاطلاع على هذا التمييز بتفصيل على ضوئهما معا راجع: دليل عملي حول تقنيات البحث والتحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منشور بالموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة، متاح عبر الرابط التالي: https://www.pmp.ma/، الصفحة 129-130، تاريخ الاطلاع: 01 يوليوز 2026.

42 القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، كما تم تغييره وتتميمه ولا سيما بموجب القانون رقم 03.23 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 بتاريخ 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)، الجريدة الرسمية، عدد 7437، 8 شتنبر 2025.

43 المواد من 1 - 3 – 82، والمادة 116-1 وما بعدهم من القانون 03.23.

44 المادة 59 من القانون 03.23.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

تعزيز آليات التعاون القضائي والأمني الدولي وتطوير سبل تبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة انسجاما مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في مواجهة جرائم غسل الأموال المرتبطة بالعملات المشفرة بالنظر إلى طبيعتها العابرة للحدود وإمكان انتقال الأصول والمعاملات الرقمية بين منصات ومحافظ وأشخاص يوجدون في ولايات قضائية مختلفة.

وعليه، فإن الإطار التشريعي والمؤسساتي المغربي يوفر أساسا مهما لمواجهة غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة، إلا أن فعالية الحماية الجنائية تظل مرتبطة بمدى تطوير الوسائل العملية لتنفيذ هذه القواعد. وهو ما يجعل الحاجة قائمة إلى إطار خاص ينظم الأصول المشفرة ومزودي خدماتها، ويعزز قدرة الدولة على الوقاية والكشف والتحري والحجز والمصادرة.

ثانيا: مستجدات مشروع قانون الأصول المشفرة وآفاق تطوير السياسة الجنائية المغربية

يمثل مشروع القانون رقم 42.25 المتعلق بالأصول المشفرة تحولا مهما في السياسة التشريعية المغربية إذ يعد أول إطار قانوني خاص ينظم الأصول المشفرة والأنشطة والخدمات المرتبطة بها. ومن أبرز مستجداته أنه لم يعتمد مصطلح **"العملات المشفرة"**، وإنما تبنى مفهوما أشمل هو **"الأصول المشفرة"**، حيث عرفتها المادة الثانية منه بأنها *"تمثيل رقمي لقيمة أو لحقوق يمكن نقلها وتخزينها إلكترونيا بواسطة تكنولوجيا السجلات الموزعة أو غيرها من التكنولوجيات المماثلة، ويمكن استخدامها لأغراض التبادل أو الاستثمار، مع التأكيد على أنها لا تعد نقودا قانونية ولا وسيلة أداء*. ويكشف هذا الاختيار التشريعي عن توجه يرمي إلى استيعاب مختلف صور الأصول الرقمية ضمن إطار قانوني موحد، بما في ذلك العملات المشفرة التي تعد إحدى أهم تطبيقات هذا المفهوم، الأمر الذي يجعلها تدخل في نطاق تطبيق المشروع وما يرتبه من التزامات قانونية ورقابية على مزودي خدماتها.

وتبرز أهمية هذا المشروع بشكل خاص في مجال مكافحة غسل الأموال بالنظر إلى دوره المتوقع في تنظيم نشاط مزودي خدمات الأصول المشفرة وإخضاعهم لمتطلبات الترخيص والرقابة والامتثال.

ويتيح تنظيم هذه الخدمات إمكانية تعزيز الشفافية المالية، من خلال إلزام الجهات العاملة في هذا المجال بالتعرف على العملاء والتحقق من هوياتهم، ومراقبة المعاملات، والاحتفاظ بالبيانات، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة. ومن شأن ذلك أن يساعد في الحد من استخدام المنصات كوسيلة لإخفاء العائدات الإجرامية أو تحويلها إلى أصول رقمية متعددة.

كما يمكن أن يساهم الإطار التشريعي الجديد في معالجة جزء من الإشكالات التي تواجه السلطات في تحديد هوية مستخدمي الأصول المشفرة وتتبع معاملاتهم، خاصة عندما تتم هذه المعاملات عبر جهات منظمة وخاضعة للرقابة. وفي هذا الإطار، ألزم مشروع القانون رقم 42.25، بموجب المادة 57 منه مصدري رموز المنفعة ومصدري الرموز المميزة المدعومة بالأصول، والمؤسسات المقدمة لخدمات متعلقة بالأصول المشفرة، برصد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطتهم، واعتماد نهج قائم على المخاطر في مواجهتها. كما أقر بموجب المادة 58 التزام هذه الجهات بتزويد الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وهيئات الرقابة والإشراف المختصة بالوثائق والمعلومات الضرورية لأداء مهامها، في حين كرست المادة 59 آلية التعاون وتبادل المعلومات بين سلطات الإشراف والرقابة ونظيراتها الأجنبية، ولا سيما بشأن الأصول المشفرة المستخدمة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الناتجة عنها. وتعزز المادة 60 هذه الآليات من خلال إلزام الجهات المعنية بمواكبة تحويلات الأموال والأصول المشفرة، وطنيا وعبر الحدود، بمعلومات دقيقة عن مصدر الأمر والمستفيد من التحويل، مع تحديد هويتهما وأرقام حساباتهما وعناوينهما وبياناتهما التعريفية، فضلا عن الاحتفاظ بهذه المعلومات لمدة عشر سنوات ووضعها رهن إشارة السلطات المختصة. ومن شأن هذه المقتضيات، في مجموعها، أن تعزز إمكانية تحديد هوية المتعاملين وتتبع

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

مسار الأصول المشفرة وتيسير عمليات البحث والتحري، لاسيما عندما تمر المعاملات عبر المؤسسات والجهات الخاضعة لهذا الإطار التنظيمي. غير أن فعالية هذه الآليات تظل رهينة بحدود نطاق تطبيقها، إذ قد لا تمتد بالقدر نفسه إلى المعاملات التي تتم خارج نطاق الجهات الخاضعة للرقابة، ولا سيما عبر المنصات اللامركزية والمحافظ غير المستضافة [45] والخدمات الرقمية التي لا تعتمد على وسيط مركزي، وهو ما يثير تحديا حقيقيا أمام فعالية آليات التحقق من الهوية والتتبع والرقابة، ويطرح تساؤلا حول مدى قدرة الإطار التشريعي المقترح على استيعاب هذه النماذج المستحدثة من التعامل بالأصول المشفرة.

ومن ثم، فإن فعالية مشروع القانون ستتوقف على مدى قدرته على تحقيق التوازن بين تنظيم السوق من جهة، [46] ومواجهة المخاطر الجنائية من جهة أخرى، مع اعتماد مقاربة قائمة على المخاطر تسمح بتكييف التدابير الوقائية مع طبيعة النشاط ومستوى المخاطر المرتبطة به.

وإذا كان المشرع المغربي قد وفر من خلال القانون رقم 43.05 أساسا قانونيا لتجريم غسل الأموال، فإن تقييم فعالية السياسة الجنائية يقتضي التمييز بين كفاية التجريم وفعالية التطبيق. فمن حيث التجريم، يمكن للنصوص القائمة أن تستوعب، من حيث المبدأ، العائدات المشفرة والعمليات التي تستهدف إخفاء مصدرها أو تمويهه. أما من حيث التطبيق، فإن الصعوبات التقنية والمؤسساتية والإجرائية لا تزال تحد من القدرة على اكتشاف الجرائم وإثباتها وتتبع عائداتها.

ومن هنا، فإن تطوير السياسة الجنائية المغربية لا ينبغي أن يقتصر على تعديل النصوص أو إضافة أحكام جديدة، وإنما يجب أن يشمل تطوير القدرات البشرية والتقنية للمؤسسات المعنية. ويتعين في هذا السياق تكوين القضاة وأجهزة البحث والتحري في مجال الأصول المشفرة والتحليل الجنائي لسلاسل الكتل، والاستعانة بخبراء متخصصين في التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني.

كما ينبغي تطوير آليات التعاون بين مختلف المؤسسات الوطنية، بما يضمن سرعة تبادل المعلومات وتحليلها، وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والمالية والأمنية والقضائية. فغسل الأموال باستخدام العملات المشفرة جريمة مركبة تتطلب تكامل الخبرة القانونية والمالية والتقنية.

ويظل التعاون الدولي عنصرا لا غنى عنه، بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للمعاملات المشفرة. ولذلك، ينبغي تعزيز آليات تبادل المعلومات والمساعدة القضائية، وتطوير قنوات للتواصل السريع مع وحدات المعلومات المالية والجهات المختصة في الدول الأخرى، خاصة في ما يتعلق بتجميد الأصول والحصول على بيانات المستخدمين والمنصات.

كما يتعين تطوير الإطار القانوني والإجرائي للحجز والمصادرة، بما يراعي طبيعة الأصول المشفرة. وينبغي تحديد إجراءات واضحة لضبط المفاتيح الخاصة، وحفظ الأصول الرقمية، وإدارتها خلال فترة الحجز، والتصرف فيها بعد صدور الحكم النهائي، مع مراعاة تقلب قيمتها وحمايتها من مخاطر الاختراق والسرقة.

---

45 وقد أشار تقرير مجموعة العمل المالي (FATF) لسنة 2021 إلى استخدام المحافظ اللامركزية أو غير المستضافة (Unhosted Wallets) في نقل الأصول المشفرة عبر الحدود، باعتبار ذلك من مؤشرات الاشتباه التي قد تستدعي الانتباه في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما خصصت مجموعة العمل المالي (FATF) تقريرا في مارس 2026 لدراسة المخاطر الناشئة عن العملات المستقرة والمحافظ غير المستضافة والمعاملات من شخص إلى شخص، واقترحت تدابير للتخفيف من هذه المخاطر أنظر:

FATF, *Money Laundering and Terrorist Financing Red Flag Indicators Associated with Virtual Assets*, *previously cited work*, *page* 11; FATF, *Targeted Report on Stablecoins and Unhosted Wallets* , *previously cited work*.

46 الباب السادس من مشروع القانون رقم 42.25.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

ويتعين كذلك تعزيز آليات الوقاية، من خلال اعتماد مؤشرات خاصة لرصد العمليات المشبوهة المرتبطة بالأصول المشفرة، وتطوير قدرات الجهات الملزمة بالتصريح بالاشتباه على فهم طبيعة هذه المعاملات. كما ينبغي الاستفادة من أدوات التحليل الرقمي التي تسمح برصد أنماط المعاملات غير العادية وتتبع حركة الأصول.

ومن جهة أخرى، فإن فعالية السياسة الجنائية تقتضي تحقيق توازن بين متطلبات مكافحة غسل الأموال وبين حماية الاستخدام المشروع للتكنولوجيا المالية. فلا ينبغي أن يؤدي التنظيم إلى التضييق غير المبرر على الابتكار، وإنما يجب أن يقوم على مبدأ التناسب واستهداف المخاطر الحقيقية، مع احترام حماية المعطيات الشخصية والخصوصية والحقوق والحريات.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن المشرع المغربي استطاع، من خلال القانون رقم 43.05 وباقي النصوص ذات الصلة، أن يوفر أساسا قانونيا أوليا لمواجهة غسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة، غير أن هذه الحماية لا تزال تواجه تحديات على مستوى التطبيق العملي، خاصة في مجالات الكشف والإثبات والتتبع والحجز والمصادرة.

كما أن مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة يمثل فرصة لتعزيز هذه الحماية والانتقال إلى إطار أكثر تخصصا وتنظيما، غير أن فعاليته ستظل مرتبطة بمدى تكامل مقتضياته مع القانون رقم 43.05 وباقي النصوص ذات الصلة، ومدى قدرته على مواكبة التطورات التقنية المستمرة.

وبناء عليه، فإن تطوير السياسة الجنائية المغربية في مجال غسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة يقتضي اعتماد مقاربة شاملة تقوم على خمس مرتكزات أساسية تتمثل في: **تحديث الإطار التشريعي، وتنظيم مزودي خدمات الأصول المشفرة، وتطوير آليات البحث والتحري والإثبات وتعزيز الحجز والمصادرة، وتكثيف التعاون الوطني والدولي**

.

ومن ثم، فإن الإجابة عن الإشكالية المركزية للبحث تقتضي القول إن المشرع المغربي قد أرسى بالفعل حماية جنائية مهمة من خلال منظومة مكافحة غسل الأموال، إلا أن فعاليتها في مواجهة الجرائم المرتبطة بالعملات المشفرة تظل نسبية، بالنظر إلى أن التحدي لم يعد يتمثل فقط في تجريم غسل الأموال، وإنما في القدرة على كشف العمليات الرقمية المشبوهة وإثباتها وتتبع عائداتها وتنفيذ إجراءات الحجز والمصادرة بشأنها.

وعليه، فإن الانتقال من حماية جنائية قائمة على القواعد العامة إلى حماية أكثر فعالية يقتضي استكمال الإطار القانوني الخاص بالأصول المشفرة، وتعزيز القدرات التقنية والمؤسساتية، وتطوير آليات التعاون الدولي، بما يضمن مواكبة السياسة الجنائية المغربية للتحولات التي يعرفها الإجرام المالي في البيئة الرقمية.

خاتمة

أظهر تحليل موضوع غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة أن التطور التكنولوجي لم يؤد إلى تغيير جوهر جريمة غسل الأموال، بقدر ما أفرز وسائل وأدوات جديدة لارتكابها، جعلت عمليات إخفاء العائدات الإجرامية وتمويه مصدرها أكثر تعقيدا. فخصائص العملات المشفرة، ولا سيما اللامركزية وسرعة التحويل وإمكانية التعامل عبر الحدود وتعدد المحافظ والمنصات، توفر إمكانات يمكن أن يستغلها مرتكبو الجرائم، لكنها في الوقت نفسه تتيح، من خلال البيانات المسجلة على سلاسل الكتل، فرصا جديدة للتتبع والتحليل الجنائي متى توفرت الوسائل التقنية والخبرة المتخصصة.

وقد تبين أن القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، إلى جانب باقي النصوص ذات الصلة يوفر أساسا قانونيا يمكن من حيث المبدأ أن يمتد إلى غسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة باعتبار أن التجريم لا يتوقف على طبيعة الأموال أو الوسيلة المستخدمة في نقلها، وإنما على مصدرها غير المشروع والأفعال الرامية إلى إخفائه

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
www.Droitetentreprise.com
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

أو تمويهه. غير أن هذه القابلية النظرية لا تكفي وحدها لتوفير حماية جنائية فعالة، ما لم تواكبها آليات قادرة على مواجهة الخصوصيات التقنية لهذه الجرائم.

كما أظهر البحث أن أبرز مواطن التحدي تتمثل في صعوبة تحديد هوية أصحاب العناوين الرقمية وإثبات الصلة بين العملات المشفرة والجريمة الأصلية، وإثبات القصد الجنائي، فضلا عن صعوبات تتبع العملات وحجزها ومصادرتها، خاصة عندما يتم نقلها عبر منصات أجنبية أو خدمات لامركزية.

وفي هذا السياق، يشكل مشروع القانون المتعلق بالأصول المشفرة فرصة مهمة لتعزيز الحماية الجنائية من خلال وضع إطار قانوني أكثر وضوحا وتنظيم مزودي الخدمات وإدماجهم ضمن منظومة مكافحة غسل الأموال. غير أن فعالية هذا المشروع تظل رهينة بمدى تكامل مقتضياته مع القانون رقم 43.05 وباقي النصوص ذات الصلة، وقدرته على مواكبة التطور المستمر للتكنولوجيا المالية.

وبناء عليه، فإن توفير حماية جنائية فعالة في مواجهة غسل الأموال المرتبط بالعملات المشفرة تقتضي استكمال البناء التشريعي، وتطوير الخبرة التقنية والقضائية، وتعزيز آليات البحث والتحري والإثبات ووضع قواعد واضحة للحجز والمصادرة، وتكثيف التعاون الوطني والدولي، بما يسمح بتحقيق التوازن بين حماية النظام المالي ومكافحة الجريمة من جهة، وتشجيع الابتكار والاستخدام المشروع للتكنولوجيا من جهة أخرى.

وبذلك، فإن مدى نجاح السياسة الجنائية المغربية في هذا المجال سيظل مرتبطا بقدرتها على الانتقال من مجرد استيعاب العملات المشفرة ضمن القواعد العامة لمكافحة غسل الأموال إلى بناء منظومة متكاملة قادرة على التعامل مع خصوصيات الأصول المشفرة بشكل عام، بما يضمن حماية جنائية فعالة ومواكبة للتحولات المتسارعة التي يشهدها الإجرام المالي في البيئة الرقمية.

قائمة المراجع:

أولا: النصوص التشريعية والتنظيمية المغربية

-المملكة المغربية، القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.79 بتاريخ 28 من ربيع الأول 1428 (17 أبريل 2007)، الجريدة الرسمية، عدد 5522 بتاريخ 15 من ربيع الآخر 1428 (3 ماي 2007)، الصفحة 1359، كما تم تغييره وتتميمه ولا سيما بموجب القانون رقم 12.18، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.56 بتاريخ 8 يونيو 2021، الجريدة الرسمية، عدد 6995، بتاريخ 14 يونيو 2021، الصفحة 4162.

-المملكة المغربية، القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، كما تم تغييره وتتميمه، ولا سيما بموجب القانون رقم 03.23 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 بتاريخ 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025) الجريدة الرسمية، عدد 7437، بتاريخ 8 سبتمبر 2025.

-المملكة المغربية، مجموعة القانون الجنائي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.59.413 بتاريخ 28 من جمادى الثانية 1382 (26 نوفمبر 1962)، كما تم تغييره وتتميمه.

-المملكة المغربية، مشروع القانون رقم 42.25 المتعلق بالأصول المشفرة، منشور بالموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة.

ثانيا: النصوص والوثائق الدولية والأوروبية

-European Parliament and Council of the European Union, Directive (EU) 2018/843 of 30 May 2018 amending Directive (EU) 2015/849 on the prevention of the use of the financial system for the purposes of money laundering or terrorist financing (AMLD5), Official Journal of the European Union, 2018.

-European Parliament and Council of the European Union, Regulation (EU) 2023/1114 of 31 May 2023 on Markets in Crypto-assets (MiCA), Official Journal of the European Union, 2023.

United Nations, United Nations Convention against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances,- .Vienna, 1988

ثالثا: تقارير ووثائق مجموعة العمل المالي (FATF)

- مجموعة العمل المالي (FATF)، *الدليل المحدث للنهج القائم على المخاطر: الأصول الافتراضية ومزودو خدمات الأصول الافتراضية*، FATF/OECD، باريس، أكتوبر 2021.

Financial Action Task Force (FATF), *Virtual Currencies: Key Definitions and Potential AML/CFT Risks*, FATF,- .Paris, June 2014

Financial Action Task Force (FATF), *Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Currencies*, FATF, Paris,- .June 2015

Financial Action Task Force (FATF), *Money Laundering and Terrorist Financing Red Flag Indicators Associated- .with Virtual Assets*, FATF, Paris, September 2020

Financial Action Task Force (FATF), *Targeted Report on Stablecoins and Unhosted Wallets – Peer-to-Peer- .Transactions*, FATF, Paris, 3 March 2026

رابعا: التقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات الدولية والأوروبية

- European Central Bank, *Virtual Currency Schemes*, Frankfurt, Germany, October 2012.

- European Central Bank, *Virtual Currency Schemes: A Further Analysis*, Frankfurt, Germany, February 2015.

Europol, *Cryptocurrencies: Tracing the Evolution of Criminal Finances*, Europol Spotlight Report- Series, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2022، متاح على الموقع الإلكتروني لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون.

خامساً: التقارير والدراسات المتخصصة في العملات المشفرة والجريمة وغسل الأموال

Chainalysis, *Crypto Money Laundering: How Criminals Cash Out Billions in Bitcoin and Other- Cryptocurrencies* 2020 ،. متاح على الموقع الإلكتروني لشركة Chainalysis.

Chainalysis, *Crypto Crime Report 2024*, Chainalysis, February 2024- متاح على الموقع الإلكتروني Chainalysis لشركة

Federal Bureau of Investigation (FBI), *Silk Road Taken Down*, 2013- متاح على الموقع الإلكتروني لمكتب التحقيقات الفيدرالي.

U.S. Department of Justice (DOJ), *U.S. Seizes Bitcoins Belonging to Silk Road*, 2013- متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الأمريكية

U.S. Department of Justice (DOJ), *Silk Road Founder Ross Ulbricht Convicted in Manhattan Federal Court* 2015 ،. متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الأمريكية.

سادسا: الكتب والمؤلفات

-إبراهيم أسامة عبد المنعم علي، *غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والنقل غير المشروع للأموال عبر الحدود في التشريعات العربية*، الطبعة الأولى، المركز القانوني للإصدارات القانونية، البحرين، 2009.

- أحمد هشام قاسم النجار، *العملات الافتراضية المشفرة: دراسة اقتصادية محاسبية*، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2019.

Tapscott, Don & Tapscott, Alex, *Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin Is Changing- .Money, Business, and the World*, Portfolio/Penguin, New York, 2016

سابعا: المقالات والأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية

-صقر وفاء محمد مصطفى، "دور العملات الافتراضية المشفرة في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، العدد 46، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، يوليوز 2024.

- عبد الرحمان اللمتوني، "العملات المشفرة (الافتراضية) والتهديدات ذات الصلة بالجريمة"، *مجلة رئاسة النيابة العامة*، العدد الأول، 2020.

- يوسف مناصرة، "حجز العملات الافتراضية للضبطية القضائية والقضاة"، *مجلة صوت القانون*، المجلد 12 العدد 1، 6 دجنبر 2025.

Pocher, Nadia, Zichichi, Mirko, Merizzi, Fabio, Shafiq, Muhammad Zohaib &- Ferretti, Stefano, "Detecting-Anomalous Cryptocurrency Transactions: An AML/CFT Application of Machine Learning-Based Forensics," *Electronic Markets*, Vol. 33, 2023.

ثامنا: الرسائل والأطروحات الجامعية

- وجدان الصالبي، *الخصوصية الإجرائية في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية*، رسالة لنيل دبلوم نهاية التكوين في سلك الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ابن زهر، جامعة ابن زهر، أكادير، السنة الجامعية 2020-2021.

تاسعا: الأدلة والأعمال المؤسسية المغربية

-رئاسة النيابة العامة، *دليل عملي حول تقنيات البحث والتحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب* منشور بالموقع الرسمي لرئاسة النيابة العامة.

عاشرا: الاجتهادات القضائية المغربية

-حكم المحكمة الابتدائية بمراكش، رقم 7929 في الملف عدد 6256/2103/2017، الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 2017، غير منشور.

-حكم المحكمة الابتدائية بالقنيطرة، الصادر بتاريخ 25 فبراير 2019، في الملف عدد 18-1250، غير منشور.